رأي القدس

افلاس خزائن حماس

■ تواجه حكومة «حماس» الفلسطينية ضغوطا من كل الاتجاهات. ولكن الضغوط المالية تظل اخطرها على الاطلاق، ولذلك فان اعلان السيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء عن افلاس الخزينة الفلسطينية يجب ان يؤخذ على محمل الجد من قبل الدول العربية والدول المانحة ايضا، لما يمكن ان يترتب على استمرار هذا الوضع من نتائج خطيرة.

حكومة هنية ورثت خزينة فلسطينية خاوية من اي ارصدة، والأهم من ذلك جيش من الموظفين يزيد تعدادهم عن 140 الف موظف ينتظرون مرتب آخر الشهر على أحر من الجمر لاطعام اسرهم واطفالهم وتسديد الحد الادنى من احتياجاتهم المعيشية الاساسية.

ثلاث دول عربية هي المملكة العربية السعودية والامارات والكويت تعهدت بدفع مبلغ يصل الى ثمانين مليون دولار لحكومة «حماس» حتى تتمكن من تسديد رواتب شهر اذار (مارس) الماضي، وهي خطوة ايجابية تستحق التقدير، ولكنها تشكل حلا مؤقتا لهذه الازمة المستفحلة.

تمويل السلطة الفلسطينية هو من مسؤولية الدول المانحة، وبالتحديد الدول الاوروبية والولايات المتحدة. وهي الدول التي تبنت اتفاقات اوسلو، وتعهدت بانجاحها. وتراجع هذه الدول عن مسؤولياتها في هذا الخصوص سيؤكد ما يتردد عن وجود مخططات لتجويع الشعب الفلسطيني وافشال حكومة «حماس»، والدعوة الى انتخابات جديدة تعيد عصر الفساد الى ما كان عليه.

الدول الاوروبية ارتكبت خطأ قاتلا عندما رضخت للضغوط الاسرائيلية والامريكية وتسرعت في وصم حركة «حماس» بالارهاب، ووضعتها على اللوائح السوداء، وجرمت اي اتصالات مع المسؤولين فيها.

فالولايات المتحدة التي تتبنى حملة العزل والمقاطعة ضد حركة «حماس» ستجد نفسها في وضع صعب للغاية، خاصة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الاخيرة بنسبة كبيرة من المقاعد في المجلس التشريعي. فكيف تتحدث عن الاصلاحات الديمقراطية وترصد الاموال لدعمها وتحجب الاموال عن حركة حماس التي فازت في انتخابات حرة نزيهة وتوقف اي اتصالات معها؟

مشكلة افلاس السلطة ستستمر طالما ان الولايات المتحدة والدول المانحة الاخرى ترفض مواصلة دفع المساعدات المالية المقررة شهريا، وطالما ان الحكومة الاسرائيلية ترفض الافراج عن خمسين مليون دولار من اموال السلطة، هي حصيلة الضرائب المفروضة على البضائع الواردة الى الاراضي الفلسطينية.

خافيير سولانا الممثل الاعلى لسياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية قال بالامس ان حركة «حماس» يجب ان «تتغير» اذا ما ارادت ان تنال دعم الاتحاد الاوروبي. ولكن السيد سولانا لم يطالب مطلقا الدولة العبرية بالشيء نفسه، عندما وضعت خريطة الطريق جانبا، وتبنت سياسة احادية الجانب في التعامل مع الملف الفلسطيني وقبل ان تصل «حماس» الى رئاسة الحكومة.

«حماس» يجب ان لا تتغير طالما ان الاتحاد الاوروبي نفسه يرفض ان يتغير ويتعامل مع اسرائيل بالطريقة نفسها التي يعامل بها الفلسطينيين، ويكيل بمكيالين في النظر الى مسألة الصراع العربي الاسرائيلي.

فعندما يفرض الاتحاد الاوروبي عقوبات على الدولة العبرية لمصادرتها الاراضي وقتل الابرياء ومواصلة سياسة الاغتيالات، وبناء الجدار العنصري وخنق القدس، ففي هذه الحالة يكون من حقه ان يفرض شروطاً على حكومة «حماس». اما قبل ذلك فمرفوض تماما.

حكومة «حماس» يجب ان تضع مسألة الاصلاحات الداخلية على قمة اولوياتها، لتقليص الميزانية وازالة كل شحوم الفساد، وتخفيض جيش الموظفين المتضخم، لان الايام المقبلة ستكون صعبة بكل المقاييس.

اما الدول العربية فلها الشكر كله على مسارعتها بتقديم الاموال لدعم حكومة «حماس» لان هذا يؤكد استقلالية قرارها، ورفضها الخضوع للضغوط الامريكية، ولكن عليها في الوقت نفسه ان تركز في اتصالاتها مع واشنطن والاتحاد الاوروبي على ضرورة ممارسة الضغوط على الحكومة الاسرائيلية للافراج عن الاموال الفلسطينية المجمدة فورا، واولا بأول، لانها اموال فلسطينية ليس من حقها تجميدها.

اللاجئون الفلسطينيون العالقون على الحدود العراقية-الاردنية

جدل فلسطيني متصاعد حول دور وموقع منظمة التحرير الفلسطينية

د. بشير موسى نافع *

■ كان مدهشاً بلا شك ان يكون النص المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) في البيان الوزاري لحكومة حماس سبباً لردود فعل واسعة في اوساط فتح وتنظيمات فلسطينية أخرى. بل ان موقف حماس من المنظمة اعتبر سبباً رئيسياً لإحجام فتح عن المشاركة في حكومة وحدة وطنية تقودها حماس. المدهش هنا ان فتح هي التي قامت بالمفاوضة على اتفاق أوسلو، هي التي وقعت الاتفاق، هي التي وضعت أسس السلطة الوطنية في الضفة والقطاع، وهي التي قادت هذه السلطة، رئاسة وحكومات وأجهزة، منذ منتصف التسعينات وحتى قبل أيام قليلة. وفي كل هذه المسيرة، من أوسلو إلى فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الأخير، كانت سياسة فتح هي إضعاف منظمة التحرير وتهميشها، وتحويلها إلى مجرد محلل لوجود السلطة وقراراتها.

بالرغم من ان أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء تلقائيون في المجلس الوطني الفلسطيني، الهيئة البرلمانية لكل الشعب في الداخل والمهجر، فإن المجلس الوطني لم يدع للاجتماع منذ إقامة السلطة إلا عندما استدعي من أمكن استدعاؤهم من أعضائه إلى مدينة غزة لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بحضور الرئيس الأمريكي ـ آنذاك ـ كلينتون. ولكن عضوية المجلس من فلسطينيي المهجر لم تجدد، لا تعييناً ولا انتخاباً، منذ 1993. وهذا ما ينطبق أيضاً على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي لا يكاد الفلسطينيون يذكرون أسماء أعضائها. ما ان صدقت المنظمة على اتفاق أوسلو، لم تعد المنظمة إلا إسمياً طرفاً في المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وفي الاتفاقيات الموقعة بعد أوسلو، أو في الموافقات التي أعلنتها السلطة على مشاريع الحلول والتفاوض المطروحة.

في العرف الفلسطيني، ولأن م. ت. ف. هي الممثل للشعب وهي مرجعية السلطة، فإن الممثليات الفلسطينية في أنحاء العالم هي في الحقيقة ممثليات المنظمة. ولكن السلطة عملت في شكل حثيث خلال السنوات القليلة الماضية لأن تصبح هي لا المنظمة المسؤول المباشر عن هذه الممثليات. ومنذ تولى السيد أبو مازن رئاسة السلطة الوطنية قام بتحويل وزارة التعاون الدولي في حكومة السلطة إلى وزارة للخارجية، وحتى قبل شهور قليلة كان الصراع محتدماً بين رئاسة السلطة ووزارة خارجيتها من جهة وبين السيد فاروق القدومي من جهة أخرى حول عدد ممن السفارات والممثليات الفسطينية. وكانت حماس والجهاد، الطرفين غير الممثلين في م. ت. ف. ، وعدد من التنظيمات الفلسطينية الأخرى، قد توصلت إلى اتفاق مع فتح والرئيس أبي مازن قبل عام كامل في القاهرة لإعادة بناء المنظمة وتنشيط دورها وعملها. ولكن الرئيس الفلسطيني (الذي هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير) وقيادات المنظمة الأخرى جرت أقدامها بتثاقل طوال العام بدون إحراز أي تقدم ملموس على هذا الصعيد.

ليس من الصعب اكتشاف السبب وراء هذا التجاهل والتهميش المستمر للمنظمة. فاتفاق أوسلو كان في جوهره شهادة إعلان وفاة ضمنية لمنظمة التحرير، أو بالأحرى للكيان الرمزي الذي تمثله المنظمة. كان اتفاق اوسلو، بكل غموضه وعموميته، اتفاقاً حول مصير الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وليس حول مصير الفلسطينيين كهوية وطنية وكشعب مشتت بين اجزاء من وطنه ومهاجر متعددة. لم يتضمن أوسلو اعترافاً من الدولة العبرية بدورها في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وبالعلاقة بين ولادة الدولة العبرية ووجود الملايين من الفلسطينيين كلاجئين، داخل الضفة والقطاع وخارجهما. في المقابل، كانت ولادة منظمة التحرير في منتصف الستينات تعبيراً عن الهوية الوطنية للفلسطينيين، لاجئين وغير لاجئين، وعن الرابط الوطني الذي يضمهم جميعاً. وقد أحتلت المنظمة موقعها كإطار ومرجعية وطنية فلسطينية ليس فقط بقرار القمة العربية الذي أدى إلى إنشائها، بل أيضاً من خلال سنوات من النضال الطويل، سواء في حقل العمل السياسي والتنظيم الشعبي أو في حقل المقاومة الفلسطينية الوطنية. بل ان قوة الدفع الفلسطينية الوطنية وصلت أحياناً درجة من التطرف عندما جرى التوكيد على الهوية الوطنية للفلسطينيين على حساب البعدين العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية.

المهم، ان القيادة الوطنية الفلسطينية كانت تدرك عندما وقعت اتفاق أوسلو الدلالات الضمنية للاتفاق. وما ان وصلت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية مرحلة الحل النهائي في نهاية التسعينات حتى تزايدت المؤشرات على ان لا أوسلو ولا المفاوضات اللاحقة ستمنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة لوطنهم. وثمة أدلة على ان القيادة الوطنية الفلسطينية كانت على استعداد للتفريط بحق عودة اللاجئين. ومن الصعب تصور ان تكون القيادة الوطنية الفلسطينية بعيدة عن اتفاق جنيف، غير الرسمي، الذي توصل إليه ياسر عبدربه ويوسي بلين حول الحل النهائي للصراع على فلسطين، وهو الاتفاق الذي أهمل حق العودة. ما كان متوقعاً أن تصر القيادة الفلسطينية عليه في مفاوضات الحل النهائي (التي لم تصل إلى نتيجة على أية حال) هو عودة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وليس تكريس حق اللاجئين جميعاً في العودة. وهذا هو المحك في موقف السلطة الوطنية الفلسطينية، من عرفات إلى أبي مازن، من م. ت. ف. كون المنظمة ممثلاً وإطاراً لكل الفلسطينيين، وكون وجودها يذكر بمشكلة وطنية أوسع وأشمل من مصير فلسطينيي الضفة والقطاع، فإن بناء السلطة ومنطق التسوية كما أسس لها أوسلو يتطلب تجاهل المنظمة وتغييبها في غياهب النسيان. وهذا ما جرى بالفعل؛ إلى ان صنعت انتخابات المجلس التشريعي الانقلاب الهائل في بنية السياسة الفلسطينية.

حتى قبل ان تشكل حماس حكومتها، وقبل ان تعلن الحكومة برنامجها، بدأت الحياة تدب في ذكرى منظمة التحرير. أصبحت المنظمة بالنسبة للطرف الخاسر في الانتخابات ملجأ الشريعة الأقوى لمواجهة الحكومة الجديدة. هذه العودة المفاجئة إلى حمى المنظمة لا يمكن ان تمثل إعادة اعتبار لهذا الجسم الوطني الهام، فمن يرغب فعلاً في إعادة الاعتبار للمنظمة لا يمكن ان يوظفها أداة في صراع فئوي سياسي. وكان الأحرى بفتح ان تقبل المشاركة في حكومة وحدة وطنية بقيادة حماس، لأن هذا الخيار هو ما كانت تريده الأغلبية الشعبية الفلسطينية وهو الخيار الذي تتطلبه ضرورات مقاومة المخططات الإسرائيلية المعلنة لتدمير وجود الفسطينيين في ما تبقى من وطنهم. أما وقد أحجمت فتح عن هذا الخيار، وأثير كل هذا الجدل حول م. ت. ف. فينبغي بالفعل التعامل الفوري مع مسألة المنظمة، ليس فقط لحسم الخلاف الدائر حول موقع المنظمة ودورها، ولكن أيضاً لأنه بات من الضروري العمل على توحيد الشعب الفلسطيني في الداخل والمهجر وحشد قواه من أجل مواجهة التحديات الكبرى القادمة بعد ان تحولت عملية السلام إلى سلام للدولة العبرية وكارثة جديدة للفلسطينيين.

المسألة الأولى ذات الأهمية في إعادة بناء المنظمة وتنشيطها تتعلق بالعمل على ان تصبح م. ت. ف. بالفعل بيتاً وإطاراً لكل القوى السياسية الفلسطينية. ولا يخفى على أحد ان الخارطة السياسية الفلسطينية قد شهدت متغيرات هامة خلال العقدين الماضيين، لاسيما من جهة الصعود الحثيث للتيار الإسلامي وانكماش قوى اليسار. وكان الرئيس عرفات قد لاحظ هذا المتغير منذ الانتفاضة الأولى، ولكن ما طرحه لانضواء التيار الإسلامي في إطار المنظمة لم يكن مرضياً للإسلاميين، خاصة حماس. بطريقته التقليدية، أراد عرفات إفساح مجال للإسلاميين في المجلس الوطني وهيئات المنظمة الأخرى، ولكن إلى مستوى محسوب يحافظ على سيطرة فتح وسيطرته الشخصية على القرار. ولذا، فقد انتهت كل محاولات التفاوض بين حماس والرئيس الراحل إلى الفشل. ما أكدته الانتخابات التشريعية الأخيرة ان وزن حماس، والتيار الإسلامي ككل، أكبر بكثير مما كان يعتقد، وهو ما يتطلب صيغة أكثر ديمقراطية في التعامل مع عملية إعادة البناء. فمن ناحية، لم يعد ممكناً إبقاء الإمور على ما هي عليه، لاسيما ان حجم المجلس الوطني بات من الضخامة بحيث يصعب عليه العمل فعلاً كبرلمان شعب موزع في المنافي والشتات. ومن ناحية اخرى، لم يعد ممكناً الارتكان إلى أساليب التعيين السابقة، في حين ان من الممكن، في شكل مباشر أو غير مباشر، إجراء انتخابات في الكثير من التجمعات الفلسطينية في المهجر.

المسألة الثانية، ان على قيادة م. ت. ف. الحالية ان تقر بأن لا سيطرة التنظيمات الفلسطينية ولا سيطرة فتح على المنظمة هي شأن مقدس، وأن سقف العالم لن يقع إن خسرت فتح موقعها المهيمن في المنظمة. ما جرى في الانتخابات التشريعية قد يتكرر لدورة أو إثنتين أو أكثر في تشكيلات المنظمة الجديدة. ولعل الجميع يتذكر ان فتح والمنظمات الأخرى أطاحت بقيادة الشقيري للمنظمة في 1968 ليس لاختلاف جوهري حول السياسات بل للاختلاف حول الطريقة التي قاد بها الشقيري المنظمة. وهناك اليوم سلسلة متراكمة من الأسئلة حول طريقة ونهج قيادة المنظمة وتسيير شؤونها، وحول الوجهة التي أخذتها المنظمة فيما يتعلق بمصير الشعب والأرض ومستقبل القضية الوطنية.

وهكذا، فإن المسألة الثالثة تتعلق فعلاً ببرنامج المنظمة. فمنذ تأسيسها عرفت م. ت. ف. وثيقتين أساسيتين، عرفت الأولى بالميثاق القومي والثانية بالميثاق الوطني؛ ثم أجري تعديل جوهري على الميثاق الوطني بعد قيام السلطة الوطنية. وقد تبنت المنظمة عدداً من البرامج السياسية المرحلية، ابتداء من برنامج النقاط العشر إلى إعلان الاستقلال، إلى الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، وصولاً إلى إقرار اتفاق أوسلو. قبل كل خطوة جديدة سلكتها المنظمة شهدت قاعات المجلس الوطني والساحة الفلسطينية السياسية جدلاً واسعاً؛ ولكن الجدل لم يكن حول قدسية السياسات السابقة، بل حول صلاحية وجدوى البرامج والمواثيق المطروحة للتبني. بغض النظر عن حكم التاريخ حول نهج وسياسات المنظمة، أظهر الفلسطينيون دائماً درجة عالية من المرونة والاستعداد للاستجابة للمناخ الإقليمي والدولي ولمتغيرات موازين القوى ولمتطلبات التقدم بالقضية الوطنية. وفي هذه المرحلة من تاريخ العمل الوطني الفلسطيني، ودروس ما بعد أوسلو ماثلة للعيان، ثمة حاجة ماسة لرؤية وطنية جديدة.

جاءت ولادة المنظمة بقرار رسمي عربي، وقد أريد بها ان ترفع عن كاهل المعسكر الناصري بعض العبء الفلسطيني وان تكون اداة في الحروب العربية الباردة. ولكن المنظمة سارت مسافة طويلة بعد ذلك لتصبح المعبر الأبرز عن هوية الفلسطينيين كشعب وعن المظلومية التاريخية التي وقعت عليهم. ولم تكن مسيرة المنظمة سلسلة دائماً، لا في عهد الشقيري ولا في عهد عرفات. بل ان سحب الانشقاق أحاطت بالمنظمة في أكثر من منعطف من تاريخها الطويل. ولكنها بالرغم من ذلك كله استمرت. وقد أخطأ كثيرون خلال العقد الأخير عندما ظنوا ان بالإمكان التخلص من المنظمة قبل التوصل لحل عادل للمسألة الفلسطينية. وليس هناك من شك في ان المنظمة ستعبر حالة القلق وفقدان اليقين الراهنة.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

الشجاعة البطولية بين المقاومة والأمة

د. علي محمد فخرو

■ في خطاب للرئيس الأمريكي لنكولن في أواخر القرن التاسع عشر أكد بأن أمة نصفها من الأحرار ونصفها الثاني من العبيد لاتستطيع تحقيق ذاتها. اليوم، وفي لحظتنا التي نعيش، يجب التذكير بأن أمة نصفها من المقاومين ونصفها الآخر من المستسلمين الخانعين لن تستطيع إخراج نفسها من الورطة التاريخية التي أدخلتها فيها قوى الجنون والدنس في واشنطن وتل أبيب. نذكر بذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر شعبي من القوميين والإسلاميين واليساريين والليبراليين في بيروت لدعم المقاومات العربية المباركة في فلسطين والعراق ولبنان.

إن الدولة الإمبراطورية الأمريكية الاستعمارية الكبرى، ومن ورائها المرتزقة الصهاينة وبعض الأوروبيين وبعض العرب، تضغط بثقل هائل وبابتزاز مافيوي بربري على كل مكونات تلك المقاومة من حماس في فلسطين إلى حزب الله في لبنان إلى مفخرة العرب الكبرى وهي تتباهى في حلة المقاومة في العراق. ذاك الضغط الدموي، وهو يمتص الدم من رقبة الأمة كلها، سيحتاج إلى أن تقاومه كل الأمة بمكوناتها الرسمية والشعبية والمناطقية عبر الوطن الكبير. وهذا مطلب لن يتحقق إلا إذا أوجدنا أسلوباً في العمل السياسي العربي قادراً على حشد طاقات الأمة المقاومة عند الحاجة لها وإبان الأزمات الكبرى التي نعيش واحدة منها في أيامنا هذه. تلك الخطوة تتجاهلها الأنظمة العربية على مستوى الجامعة العربية ومؤتمرات القمة كما يعرفه الجميع، وتتجاهلها القوى السياسية الأهلية العربية على مستوى تلاقيها المشترك في مؤتمرات من مثل المؤتمر القومي العربي أو المؤتمر الإسلامي القومي أو مؤتمر الأحزاب العربية. وليس الهدف هو الانتقاص من قيمة وأهمية هذا الجهد أو ذاك التلاقي وإنما التذكير بأن كل تلك النشاطات الرسمية والشعبية لن تجدي لتخفيف ذاك الضغط الدراكيولي المرعب الذي تمارسه الأصولية الأمريكية ـ الصهيونية ومرتزقتها.

دعنا نضع الأمر في صورة أخرى. إن أفراد المقاومة الثلاثية في الساحات الثلاث يجسدون أروع ماعرفته البشرية من صفات البطولة والشجاعة. إن شجاعتهم لا تمثل فقط تلك القدرة النفسية الفذة على مغالبة الخوف في النفس البشرية التي نعرفها جميعاً. إذن لما اختلفت كثيراً عن شجاعة البلطجية ومرتزقة المافيا. لكننا هنا نتكلم عن نوع خاص من الشجاعة التي هي في قمة الفضائل البشرية. إنها الشجاعة البطولية التي تضحي بالنفس وتتغلب على الخوف، لا من أجل تحقيق منافع شخصية ولا حتى من أجل تحقيق حلم أو أمل، وإنما من أجل خدمة الآخرين، من أجل خدمة الأمة كلها. إنها الشجاعة التي تتغلب على ألف عقبة يخلقها أعداء الأمة كل يوم وهي في سيرها الحثيث دون خوف أو تعب أو تراجع. وهي شجاعة البطولة التي تبقى أسمى وأنبل وأكثر فاعلية من بطولة أولئك الذين يتخيلون معارك وهمية يخوضونها ضد العدو وهم يجلسون في كراسيهم الوفيرة في المقاهي والفنادق والمكاتب.

هناك في هذه الأمة من لا يرى أي فضيلة في هذه المقاومة. دعنا نذكرهم بقول لأرسطو من أن «الشجعان يمارسون الفعل والنشاط باسم الشرف» دعنا نذكرهم أيضاً بأن الشجاعة البطولية تتجلى في أوقات القنوط واليأس. دعنا نذكرهم بقول الفرنسي فرنسوا رابيليه من أن القاعدة العسكرية تقول بضرورة أن لايدفع أي جيش خصمه إلى مرحلة اليأس، إذ عند ذاك تطل الشجاعة البطولية برأسها لتقاوم ذلك اليأس.

اليوم، هل هناك يأس أكثر من الذي تشعر به الأمة العربية وهي تجابه الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية الحقيرة في كل أرجاء الوطن الكبير؟ إن هذا الدفع اليومي نحو القنوط الذي تمارسه على الأخص أمريكا، يفجر البطولة الشجاعة عند نفر عظام في العراق وفلسطين ولبنان. هذا النفر القليل من الأمة، وهو يدافع عن شرف الأمة وينجح في إفشال المخطّط الأمريكي الشيطاني لتفتيت الأمة وامتصاص رحيق كل خيراتها، يستحق من الأمة أكثر من تصفيق وإعجاب. إنه يستحق كسر حاجز الخوف في قلوب الجميع لتمارس الأمة كلها، وليس المقاومة الثلاثية وحدها، شجاعة البطولة.

زيارة مبارك المتأخرة للسودان

د. يوسف نور عوض *

■ جاءت زيارة الرئيس المصري حسني مبارك المفاجئة للعاصمة السودانية الخرطوم محاولة لرأب الصدع الذي حدث نتيجة تغيب الرئيس المصري عن مؤتمري القمة العربية والأفريقية اللذين عقدا أخيرا في الخرطوم وتبعهما نقد واضح للموقف المصري لان القمتين عرضتا لمسائل مهمة تتعلق بالوضع في دارفور والعراق وسورية ولبنان. ولم يفسر غياب الرئيس المصري عن القمتين على أنه بدوافع أمنية بل بأنه محاولة لرفع الحرج عن بلاده بسبب التقاعس عن التصدي لقضايا تقف الولايات المتحدة منها موقفا واضحا. وكان ذلك أيضا مدعاة للأسف لأن الخيار في القمتين كان بين المصالح الإستراتيجية لمصر والانصياع لرغبة يمين متطرف في الولايات المتحدة اتضح انه يعمل في ظل إستراتيجية مغلقة ولا يتورع في استخدام الأكاذيب من أجل تحقيق أهدافه دون أي محاولة لتحمل المسؤولية في العديد من الأخطاء التي ارتكبها نتيجة مواقفه الأخيرة.

ولا شك أن المصلحة المصرية تتركز في الأساس في العلاقات الخاصة التي تربط بين مصر والسودان، ولا نريد أن نقول هنا إن مصر هي الشقيقة الكبرى أو أنها البلد المؤثر في المنطقة لأن مثل هذه الأقوال لم يعد لها وجود في ضوء السياسات المصرية الأخيرة حيث مصر تنفذ سياسات أمريكية تتعارض في كثير من الأحيان مع مصالحها الخاصة ومع المصالح العربية في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد لحظنا أن الرئيس المصري صرح في الخرطوم بوضوح أن مصر ترفض إرسال قوات أممية إلى إقليم دارفور ويعني هذا باختصار أن مصر ستساند الموقف السوداني المعارض لهذا التدخل ولكن وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط فسر موقف الرئيس عندما قال إن مصر ستزيد عدد قواتها المشاركة في عملية المراقبة ضمن قوات الاتحاد الأفريقي إذا تم اتفاق بين المتمردين والحكومة وهنا مربط الفرس لأن التوصل إلى اتفاق سلام على الرغم من تفاؤل المتفائلين هو بعيد المنال وقد يكون سلاما هشا وهذا بالتأكيد سيجعل مصر في حل من الوقوف إلى نهاية الشوط في مساندة الموقف السوداني.

والسؤال هو لماذا يجب أن ترمي مصر بكل ثقلها لمساندة موقف الحكومة السودانية؟

الإجابة ببساطة شديدة لأن مصر تعتمد أساسا على مياه النيل الذي يمر عبر امتداد الأراضي السودانية، ولا شك أن جزءاً كبيرا من مياهه هو نتيجة الأمطار التي تهطل داخل السودان وكما هو معلوم فإن اتفاقية مياه النيل الحالية تعطي مصر نصيبا أكبر من نصيب السودان وغيره من الدول في الحوض. وليس ذلك لان إمكانات مصر الزراعية أكبر من هذه الدول جميعها فالحقيقة هي أن إمكانات مصر مقارنة بإمكانات السودان تبدو ضئيلة جدا ولكن السودان وغيره من البلاد الأفريقية لها مصادرها الأخرى من مياه الأمطار وهي لم تركز على الإطلاق على مياه النيل. ولكن اليد الإسرائيلية ظلت تعمل منذ وقت طويل من أجل إثارة القلاقل في المنطقة وقد حاولت قبل فترة قصيرة أن تحرض بعض دول الحوض من أجل إعادة النظر في اتفاقية مياه النيل ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب وجود الحد الأدنى من التضامن الأفريقي وظلت الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان في اتجاه آخر وهو إثارة القلاقل في السودان، فكانت مشكلة جنوب السودان والآن مشكلة دارفور وغدا قضية شرق السودان وهذه كلها محاولات لتفكيك السودان لأن هذا التفكيك يؤدي بالضرورة إلى زيادة المشاكل حول حصص مياه النيل وهنا تكون الضربة القاصمة لمصر.

ولكن لماذا بدأت إسرائيل والولايات المتحدة تفكران في هذا الاتجاه على نحو الخصوص؟

الإجابة هي أن القراءة الأولى لسياسات اللوبي الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط تؤكد أن إستراتيجيته تقوم على نزع مصادر القوة من كل الدول التي يمكن أن تشكل خطرا على إسرائيل فكانت البداية أولا بأفغانستان وثانيا بالعراق وثالثا بسورية وتأخرت المواجهة مع مصر لأن الولايات المتحدة وإسرائيل تعلمان أن الدخول في مواجهة مباشرة معها في هذه المرحلة ستكون نتيجته قلب كل الموازين في المنطقة لأن مصر تستطيع أن تقوم بسياسة تحريضية تقلب كل الموازين وبالتالي فإن أفضل طريقة لإضعاف مصر هي إتباع سياسة النفس الطويل وتحريك كل القضايا التي ستجعل الواقع المصري صعبا حين تحين الفرصة لذلك، ولا توجد مشكلة يمكن أن تؤثر على مصر مثل أن يكون هناك سودان مقسم يقف معاديا للسياسات المصرية ومتحالفا مع أعدائها كما هي الصورة في بدايتها في الوقت الحاضر.

ولا شك أن ما يدعم هذا الرأي هو اعتقادنا أن الولايات المتحدة لا تواجه مأزقا مع النظام الحاكم في السودان لأنها لوكانت تواجه مأزقا لكان في قدرتها أن تقضى على النظام بالتحالف مع معارضيه في الشمال ولكن الولايات المتحدة لا تريد أن تقضي على النظام فهي تارة تتعاون معه وتارة تنصرف عنه لأن هدفها النهائي والأخير هو إقامة دويلات في السودان تتحالف مع الغرب وإسرائيل ضد المصالح العربية والمصرية وهذا هو الاتجاه الذي يسير فيه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

ولكن هل يد الحكومة الأمريكية مطلقة في أن تفعل ماتريد؟

للأسف الشديد فإن الكثيرين في منطقة الشرق الأوسط يروجون الآن لفكرة القطب العالمي الواحد الذي يفعل ما يريد وهي نظرية انهزامية ليس هناك ما يدعمها والدليل على ذلك الفشل الذريع الذي تواجهه الولايات المتحدة في العراق والذي دعا وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس كي تعترف أن بلادها ارتكبت آلاف الأخطاء في العراق وليست هذه لحظة صدق لأن رايس اتبعت ماقالته بأكاذيب أخرى عندما قالت إن بلادها تقوم بمهمة خيرة في الشرق الأوسط وتساءلت هل كان بالإمكان أن يترك الشرق الاوسط لحكام مثل حكام أفغانستان والعراق وسورية، ولكنها لم تشر إلى حلفائها من الحكام الذين لا يقلون قهرا لشعوبهم ولكن الموقف الأمريكي من الشرق الأوسط فضحه الموقف الإيراني الذي وقف متحديا قدرة الولايات المتحدة وجعلها تعيد حساباتها في التعامل مع الحكومة الإيرانية، ذلك أن الحكومة الإيرانية تدرك محدودية القدرة الأمريكية بسبب تورطها في أفغانستان والعراق، وقد بدأت الولايات المتحدة تدرك هذه الحقيقة أيضا وتريد موقفا مشرفا ولكن هذا الموقف لن يتأتى إذا ظلت الإدارة الأمريكية تصر على أنها تريد نصرا كاملا في العراق. ولا شك أن فشل المشروع الأمريكي في العراق سيفضح الأهداف الزائفة التي تتستر الولايات المتحدة خلفها. وسيعطي دول المنطقة حرية أكبر في تصرفاتها وهذا ما لا تريده الحكومة الأمريكية في الوقت الحاضر.

ولا نريد أن نصور الموقف في دارفور على أنه مواجهة بين الحكومة السودانية والولايات المتحدة لأن أمام الحكومة في الخرطوم الكثير الذي يجب أن تفعله من أجل تصحيح الوضع السياسي في السودان، وكل ما نريد توضيحه هو أن نضع السياسات الأمريكية في إطارها الاستراتيجي وننبه مصر إلى أنها هي المستهدفة في نهاية الأمر من هذه السياسات وأن تضامنها مع السودان لن يحفظ وحدته فقط بل سيؤمن مصالح البلدين على المدى الطويل.

* كاتب من السودان

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:

مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:

عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ

فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN